حتى لا تكون السياحة فى مصر مصدراً لخراب الإقتصاد وسبباً لمعاناة الفقراء

محمد سعد زغلول سالم

الجمعة ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣

خلافاً لما تعودُ به مواردُ السياحة الخارجية فى جميع الدول من نفعٍ ورَواج على إقتصاد الدولة وعلى إحتياطى العملات الأجنبية التى تمتلكها وتستطيع بها تلبية إحتياجاتها مما يلزمها من السلع المستوردة وتقديم الدعْم للطبقات الفقيرة بها .. فإن السياحة فى مصر منذ بدء كَوْنها مصدراً للعملة الأجنبية كانت ولاتزال حتى الآن مصدراً للخراب الإقتصادى ولمعاناة فقراء الشعب من هذا الخراب بدلاً من أن تكون حلاً جذرياً لأزمة نقص العملات الأجنبية والدولار الأمريكى تحديداً التى تعْصِف بأركان الإقتصاد المصرى منذ عقود لو أنَّ مسؤولاً عن مواجهة هذه الأزمة فكر فى كيفية الإستفادة من موارد السياحة الخارجية لتكون مصدراً للدخل القومى لمصر ولإحتياطيها من العملة الأجنبية وليست مصدراً للدولار الأمريكى لأصحاب الفنادق وأصحاب المطاعم وتجار محلات خان الخليلى وسائسى الجمال والخيول فى منطقة الأهرام وغير هؤلاء جميعاً ممن يتحصلون عليه من هؤلاء السياح ثم يتاجرون به فى السوق السوداء مثلما هو حادث منذ سنين ومثلما يعرف جميع المسؤولين بغير إتخاذ أية خطوة لمواجهة هذا التخريب والفقد (القانونى) غير المُجَرَّم لأحد أهم مصادر الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية للإقتصاد الوطنى.

فالسياحة الخارجية فى مصر هى المصدر الأول للسوق السوداء للعملة بسبب السماح للسائحين بدفع نفقات معيشتهم وأغراض سياحتهم سواء أكانت مصاريف الإقامة بالفنادق أو مصاريف تناول الطعام فى المطاعم أو مصاريف الإنتقالات أو مصاريف الزيارات إلى المتاحف والمزارات والمعالم الأثرية التى يأتون من بلادهم لرؤيتها أو مصاريف مشترياتهم من المحال والبازارات أو مصاريف المتعة السياحية كالرحلات النيلية وركوب المناطيد وحتى ركوب الحناطير والجمال والخيول والحمير بالعملات الأجنبية التى يدخلون بها إلى البلاد سواءَ أكانت عملات نقدية أو كروت إئتمانية يتعاملون بها لدفع هذه النفقات إلى أصحاب ومُلاك هذه الجهات وكلهم بإستثناء الأماكن السياحية الخاضعة لهيئات الدولة العامة أفرادُ يشكلون مع بعضهم البعض المصدرَ الأكبر لموارد السوق السوداء التى تتسبب فى جزءٍ كبير من الخراب الإقتصادى فى مصر بسبب إستمرار السماح بهذا الفقد القانونى غير المُجَرَّم لموارد السياحة الخارجية بدلاً من إستحواذ الخزانة العامة للدولة عليها حتى تكون موارد عامة للإقتصاد تساهِم فى التنمية وفى توفير جزءٍ كبير من إحتياجات الشعب لا أن تكونَ مصادر لثراء افرادٍ معدودين منه يتاجرون بها ويخلقون السوق السوداء لتجارة العملة والتى تتسبب فى جزءٍ كبير من أزمة نقص العملات الأجنبية وما يستتبعها من عواقب كارثية تطول جميع مجالات الحياة فى مصر.

ورغم أن التحويلات غير القانونية لأموال المصريين العاملين بالخارج عن طريق وسطاء تخصصوا فى إرتكاب جرائم تجارة العملة وإستمرار السوق السوداء لها تشكل المصدر الثانى لموارد السوق السوداء للعملة فى مصر فإن تعقبها ومصادرتها أمرُ ممكن بسبب كَوْنها من الجرائم الإقتصادية التى تخرب الإقتصاد الوطنى والتى يعاقب القانون مرتكبيها .. فإن مكْمَن الخراب الذى تتسبب فيه موارد السياحة الخارجية هو عدم تجريمِها والسماح بها وهو وجهُ من وجوه الفساد كما أنه يعكس جانباً من جوانب الغباء الإدارى والفشل الإقتصادى فى إستغلال موارد السياحة لمصلحة الإقتصاد وليس لمصلحة أفراد أو منشآتٍ خاصة يستأثرون بها ولا يعود منها على الإقتصاد الوطنى إلا بالفُتات.

فلا أحد يعرف سبباً أو مبرراً واحداً كى يُسمَح للسائحين بالتعامل بالعملة الأجنبية داخل مصر فيدفعوا بها مصاريف إقامتهم وطعامهم وإنتقالاتهم وزياراتهم السياحية وحتى أجور ركوب الحناطير والدواب ؟! فهذا أمرُ غايةً فى الغرابة والشذوذ فى وطنٍ يئن تحت وطأة الديون ونقص العملات التى يحتاجها للوفاء بإحتياجات الشعب فى مجالات الحياة المختلفة. ولا يعرف أحدُ سبباً أو مبرراً لإستمرار هذا الحال الذى يتسبب فى إزدهار السوق السوداء لتجارة العملة والتى تتخذها الدولة بين كل حينٍ وآخر مبرراً لخفض قيمة العملة الوطنية بحجة ضرورة توحيد سعر الصرف الرسمى مع سعر السوق السوداء !! فإستمرار السماح بتعامل السائحين بالعملات الأجنبية داخل الوطن جريمة يجب وقفها وتجريمها قانوناً للقضاء على جزءٍ كبير من مصادر السوق السوداء لتجارة العملة.

ويتمثل الجانب السيئ للفقد القانونى لموارد السياحة الخارجية لصالح أفراد ومصالح خاصة فى إزدياد معاناة الطبقات الفقيرة من الشعب بسببها. فإزدهار السياحة الخارجية معناه المزيد من مزاحمة السائحين لطبقات الشعب الفقيرة فى إستهلاك جميع أنواع المنتجات والسلع الغذائية وحرمان هذه الطبقات منها بسبب عدم قدرتها على المنافسة وعجزها عن الحصول عليها بسبب إرتفاع أسعارها كلما زادت أعداد السائحين وإزداد الطلب على هذه المنتجات الغذائية فى الفنادق والمطاعم ومحال الأغذية التى تقدم هذه المنتجات للسائحين المقيمين فيها والمترددين عليها. وهذه المعاناة من الممكن تخفيف آثارها بل وتلافي عواقبها الإقتصادية والإجتماعية والصحية على الطبقات الفقيرة فى حالةٍ واحدة فقط وهى إستحواذ الخزانة العامة للدولة على موارد السياحة الخارجية كلها وعدم السماح بحصول أفراد وهيئات القطاع الخاص عليها. ففى هذه الحالة ستتمكن الدولة بفضل رصيدها المتزايد من إحتياطيات العملة الأجنبية من دعم أنظمة التكافل الإجتماعى والمالى لطبقات الشعب الفقيرة بإستيراد ما تحتاجه هذه الطبقات من هذه المنتجات بأسعار فى متناول قدراتها المالية بعيداً عن المنافسة غير المتكافئة مع السائحين فى هذا المجال.

والحلول الفعالة للتصدى لهذا الخراب الإقتصادى والإجتماعى الذى تتسبب فيه السياحة الخارجية فى مصر بسبب السماح بتعامل السائحين بالعملات الأجنبية التى يحوذونها سواء أكانت عملات نقدية أو كروت إئتمانية خلال فترات إقامتهم حلولُ كثيرة وسهلة وميسورة ولا تحتاج إلا لإرادة وطنية شريفة وأمينة لتقنينها وفرْضِها والعمل بها. ودونما التطرق إلى تفاصيل مُتشعبة سهلة التطبيق بخصوص الخطوات المُقترحَة لمواجهة هذه المشكلة .. تتمثل هذه الحلول فى فرْض وتقنين الإجراءات التالية :

١. يحظر دخول أى عملات أجنبية مع أى قادم لمصر إلى الداخل حيث يتعين على القادم للوطن ـ مصرياً كان أو أجنبياً ـ إستبدال ما يحوزه من نقد أجنبى فى أى فرع من فروع بنوك الدولة العامة فقط بمنافذ الوصول مقابل كارت إئتمانى بالجنيه المصرى يقوم بالتعامل به داخل مصر فى جميع المعاملات الحياتية التى يحتاج إليها أو يقوم بها كتكاليف الإقامة وتكاليف الطعام وتكاليف الإنتقالات وتكاليف المشتروات وتكاليف المزارات السياحية .. الخ الخ .. على أن يستبدل باقى رصيد الكارت فى حالة مغادرته من فروع بنوك الدولة العامة بمنافذ السفر بنفس العملة الأجنبية التى قام بإيداعها لدى وصوله.

وفى حالة حمل السائح لكروت بنكية إئتمانية وعدم حملِه لأى عملات أجنبية يتم تحويل ما يُحدده السائح من رصيده بهذه الكروت إلى حساب الخزانة العامة ببنك الدولة العام وإعطائه كارت إئتمانى بالجنيه المصرى بقيمة تعادل ما تم تحويله من رصيد بالعملة الأجنبية. كما يتم إستبدال أو إعادة ما يساوى باقى رصيد الكارت حال المغادرة بنفس العملة الأجنبية التى قام بإيداعها لدَى وصولِه.

٢. يُحْظَر التعامل بأى عملة أجنبية وتقتصر أية تعاملات أو إستحقاقات مالية أيا ماكانت طبيعتها وأيا ماكانت طبيعة أو جنسية الجهة التى تقوم بها داخل حدود الوطن على الجنيه المصرى فقط. ويحظر التعامل بالبيع أو الشراء أو الإستبدال أو التحويل للداخل أو التحويل للخارج بأية عملة أجنبية لأية أغراض للأشخاص الطبيعيين والإعتباريين خارج نطاق حساباتهم البنكية الرسمية بأحد بنوك الدولة العامة.

وهذا الإقتراح سوف يمكنه أنْ يجْلب إلى الخزينة العامة المصرية عشرات البلايين من الدولارات السياحية سنوياً بدلاً من تسربها إلى أيادى وجيوب وخزائن الفنادق والمحال التجارية والأفراد والجهات الخاصة التى يتعامل معها السائح اثناء زيارته وهو ما سوف يؤدى إلى تجفيف الجزء الأكبر من السوق السوداء للعملات الأجنبية كما سيساهم فى مواجهة جانبٍ كبير من عواقب أزمة نقص العملات الأجنبية فى مصر التى تمثل كابوساً إقتصادياً لا تقتصر عواقبُه السلبية على نواحى الإقتصاد القومى فقط بل تتعداها إلى ما هو أخطر شأناً وهى عواقبه المؤلمة على حياة الغالبية العظمى من المصريين الذين يعانون شظف العيش فى ظلال هذا الكابوس المُريع.

كما أنَّ لهذا الإقتراح هدفُ ُ آخر لا يقل فى الأهمية عن إسْتحواذ الخزانة العامة على كُلِّ ما يدخل مصر من عملات أجنبية مع السائحين وهو إجْبار جميع العاملين سواء أكانوا أفراداً أو جماعاتٍ من العاملين فى أنشطة الإقتصاد الموازى والمُتهربين من أداء مستحقات الدولة الخدمية والضريبية خلاف إستحلال الحصول على الدعم المخصص للطبقات الفقيرة المُعْدَمَة والذى يماثل فى حجْمه إنْ لم يكن يزيدُ على حجم الإقتصاد القانونى على الإنضواء تحت مظلة النظام الضريبى تحقيقاً لهدف الشمول المالى ومكافحة جرائم التهرب الضريبى حيث لن يستطيع أى سائح إنفاق أى أموال إلا بكارت البنك الذى بحوزته لسداد مستحقات المتعاملين معه بالجنيه المصرى مما سيؤدى أولاً إلى تجفيف الجانب الأكبر من تجارة العملة والسوق السوداء لها كما سَيُجْبِر جميع المتعاملين مع السائحين على التسجيل بمصلحة الضرائب وإستخدام الفواتير الإلكترونية للتعامل مع السائحين مما يخضعهم لنظام الضرائب العامة التى يتهرب منها كُلُّ من يستطيع ذلك من هذه الفئات الطفيلية.

وهذه الحلول سهلة وميسورة ولن تمثل فى حالة الإحساس بأهميتها وضرورتها والإلتزام بها أىَّ مشاكل أو مضايقات للسائحين الذين يجب تيسير كُلِّ الإجراءات التى تتعلق بهم والتعامل معهم بإعتبارهم مصدراً للخير والنفع للوطن. ورغم ما قد يُثار عن صعوبات إستبدال النقد وما قد تتسبب فيه من تأخيرات أو مضايقات فهذا مردودُ ُ عليه بأن إستخراج مقابل ما يقوم السائح بتحويله إلى العملة المصرية سواء أكان نقداً أو من خلال الكروت الإئتمانية الخاصة به هو أمرُ ُ غاية فى السهولة ولا يحتاج إلا لتوافر الإحساس بالإنتماء الوطنى لدَى من يقومون بهذه الإجراءات فى فروع البنوك العامة بمنافذ الوصول والتى يجب توفيرها أيضاً فى جميع الفنادق وأماكن الإقامة وهى أول ما يذهب إليها السائح بعد وصوله ويمكن أن تتم بسهولة ويُسر وبصورة فورية مثلما يحدث على سبيل المثال لدى إستخراج كارنيهات إشتراكات النوادى التى يتم طباعتها فورياً بمجرد سداد مقابل هذه الإشتراكات. كما أن عمليات تحويل الأرصدة المالية من كروت الإئتمان إلى حسابات البنوك وكذا إعادة ما تبقى من مستحقات هذه الكروت إليها مرةً أخرى صارت عمليات مالية بنكية تتم بصورة لحظية وفورية ومُتاحَة منذ فترةٍ طويلة. وبذا لا يتبقى سوى إحكام الرقابة على الموظفين القائمين على هذه المعاملات المالية الخاصة بالسائحين لضمان إلتزامهم بها حتى تكون السياحة الخارجية مصدراً للنفع والخير للوطن لا أن تكون مصدراً للخراب الإقتصادى والمعاناة الإجتماعية لطبقات الشعب الفقيرة مثلما هو الحال عليه منذ عقود.